اللجنة المالية تؤجل البتّ في مشروع «نزع الملكية»

عمر الطبطبائي وصلاح خورشيد وفيصل الكندري وفراج العربيد خلال اجتماع اللجنة المالية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعها السادس أمس الأحد بحضور وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية م.حسام الرومي وممثلي إدارة نزع الملكية بوزارة المالية.

وأوضحت اللجنة في بيان صادر عنها أن الاجتماع ناقش مشروع القانون في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة، حيث أبدى الفريق الممثل للحكومة ملاحظات عدة على المشروع من حيث الموضوع والصياغة، كما استمع ممثلو الحكومة إلى ملاحظات أعضاء اللجنة.

وأضاف البيان أن اللجنة أجلت البت في المشروع الحكومي إلى اجتماع آخر.

المسؤولية السياسية تطول وزيرة الإسكان
الشاهين: تقديم وزير الأشغال استقالته تصرف سياسي رفيع

دعا النائب أسامة الشاهين إلى قبول استقالة وزير الأشغال حسام الرومي، مؤكدا في الوقت ذاته أن المسؤولية السياسية تطول وزيرة الإسكان جنان بوشهري. وقال الشاهين، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن تقديم الوزير الرومي استقالته هو تصرف سياسي رفيع نشيد به، فكما أن هناك مسؤولية إدارية تم تطبيقها عبر إقالة بعض المسؤولين، هنالك أيضا مسؤولية سياسية متحققة بعد غرق الشوارع والطرق، وبالتالي يجب قبول استقالة الوزير لأنه سلوك سياسي نتمنى أن يعم.

وأضاف: «وكما غرقت شوارع غرقت أيضا مناطق وبذلك تكون هناك مسؤولية على وزارة الإسكان، ولو عملنا إحصائية المبالغ التي صرفت والتنبيهات من وقوع كارثة نتيجة الأمطار والتي تم صرف النظر عنها فنجد أن هناك مسؤولية سياسية تقع على وزيرة الإسكان».

وزاد «إن تحمل المسؤولية السياسية هو تصرف سياسي رفيع نتمنى أن يكرسه ويعززه مجلس الوزراء بمثل هذه الإجراءات ممثلة بتقديم الاستقالة ومن ثم قبولها حتى نكرس عرفا بأن كل مسؤول يتحمل مسؤولية أعماله وليس فقط الموظفين الإداريين بل أولهم الموظفون السياسيون المسؤولون أمامنا كممثلين عن الأمة وحماة لخزانتها وأموالها العامة». وفي هذا السياق، قال الشاهين إن المبلغ الصادم الذي طرحته في جلسة مجلس الأمة عن المبالغ التي صرفت على مشاريع الطرق والصرف الصحي وصل إلى 20,597 مليار دينار في 273 مناقصة، مبينا أن هذا الرقم أكده الرد الذي ورده من وزارة الأشغال على سؤال برلماني تقدم به بهذا الخصوص.

أسامة الشاهين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وأعلن الشاهين أنه سيسلم نسخا من هذا الرد إلى لجنة التحقيق البرلمانية في حادثة غرق الشوارع، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، بالإضافة إلى نسخة سيوزعها على الرأي العام.

ولفت إلى وجود علامات استفهام كبيرة على تكرار أسماء بعض الشركات في هذه المناقصات إذ حصلت شركة واحدة (من القطط السمان) على 28 مناقصة من إجمالي الشركات وهي شركة غير متداولة في البورصة الكويتية وليس لها عائد على الاقتصاد الكويتي، وتقاضت 194 مليون دينار نظير هذه المناقصات، فضلا عن وجود مناقصة بـ800 مليون دينار مشتركة ما بين هذه الشركة وجهة أخرى. وشدد على ضرورة التأكد من سلامة إجراءات ترسية المناقصات واستلام المشاريع وعدم وجود تلاعب بالشروط والأوامر التغييرية بعد ترسية المناقصات، وهل تكررت أسماء مراقبي ومهندسي مواقع بوزارة الأشغال في هذه المناقصات.

وتساءل: هل طبقت شروط المناقصات الـ273 المتعلقة بالضمان والكفالة وتوفير فرق الصيانة على مدار الـ24 ساعة أم ذهبت أدراج الرياح أو تحت مياه الأمطار وتبخرت هذه الملايين؟ مؤكدا أنه لا يلوم من شكك بهذه الأرقام لأنها صادمة وربما تتعلق ببعض المسؤولين السابقين.

وبين أنه عند زيارته لبعض المواقع برفقة المواطنين فوجئ بأن بعض الطرق كانت سليمة ولم تكن خاضعة لأي إجراءات صيانة، ولكنها بعد هطول الأمطار أصبحت بحالة مزرية وخطرة على المارة والممتلكات الخاصة والعامة، معربا عن ثقته في وصول الجهات الرقابية إلى استنتاجات أكثر خطورة عند اطلاعها على الأرقام.

الغانم يهنئ نظيرته في جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيسة مجلس الأمة في جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية باني ياثوتو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

الفضل: ما الطرق المتضررة من تساقط الأمطار؟

أحمد نبيل الفضل

وجه النائب أحمد الفضل سؤالا إلى وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي قال في مقدمته: في 4 فبراير 2014 ناقش مجلس الامة استجوابا موجها لوزير الاشغال العامة م.عبدالعزيز الابراهيم وكان احد محاوره قضية تطاير الحصى وصدرت توصيات بمحاسبة المتسببين ومعالجة المشكلة.

وفي 26 ابريل 2016 قال وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير ان معالجة مشكلة تطاير الحصى بشوارع البلاد مرتبطة بإقرار ميزانية الوزارة وبند الصيانة للسنة المالية 2016/2017. وذكر ان سوء التنفيذ السابق (في عقود الصيانة) الذي تم لمعالجة الطرق المتضررة «كان سببا رئيسيا في تطاير الحصى خاصة في أوقات سقوط الامطار»، مبينا ان الوزارة حصرت الشوارع والمواقع المراد تنفيذ اعمال الصيانة بها في الفترة المقبلة وفق جداول زمنية محددة. واشار الى احالة الملف كاملا الى النيابة العامة، مبينا ان العقوبات وقعت على أشخاص وموظفين في الوزارة ومقاولين ومكاتب استشارية وذلك وفق أرقام العقود التي تم إيضاحها خلال جلسة مجلس الامة التي تمت فيها مناقشة قضية تطاير الحصى.

ومن قبل الوزير العمير تولى أحمد الجسار حقيبة وزارة الاشغال كما تولاها عبدالرحمن المطوع وزيرا للأشغال بعد انتخاب مجلس الامة 2016 ومن بعده وزير الاشغال العامة الحالي حسام الرومي. لذا، وعلى ضوء ما سلف يتبين أن خمسة وزراء تعاقبوا منذ إثارة قضية تطاير الحصى فيما لا تزال المشكلة قائمة منذ اربع سنوات، بما يستلزم معه أن تتعامل وزارة الاشغال العامة مع القضية بكل جدية وان تتم محاسبة فعلية وجادة للمتسببين ومن ظلوا في تلك السنوات في تحديد اسباب المشكلة او من تورطوا في فساد مناقصات اسفلت الطرق وصيانتها ومع من تواطأ في تطبيق مواصفات لخلطات الاسفلت غير صالحة للاستخدام. وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ ما الطرق الرئيسية والطرق الداخلية بحسب كل منطقة التي تضررت من تساقط الامطار التي شهدتها البلاد خلال شهر نوفمبر الماضي؟ وما الاسباب المؤدية الى تآكل طبقات الاسفلت وتطاير الحصى الذي أضر بقائدي المركبات مما ادى الى عرقلة حركة المرور؟

2 ـ ما سماكة طبقة الأسفلت التي تآكلت على الطرق المتضررة؟ وما مواصفات ونوع خلطة الاسفلت المعتمدة وتاريخ تنفيذها على كل طريق او منطقة؟ مع تحديد اسم المقاول أو الشركة المنفذة للطريق الرئيسي او طرق المنطقة المتآكلة؟ مع تزويدي بصورة من التعاقد بين الوزارة وكل شركة متضمنة قيمة التعاقد.

3 ـ ما المدد الزمنية التي يستوجب صيانة طبقة الاسفلت بعد تنفيذها؟ وما مدة الضمان وتاريخ بدئه والكيفية التي يتم بموجبها إلزام الشركة المنفذة بالإصلاحات او الصيانة؟

4 ـ هل تحتفظ وزارة الاشغال او الجهاز المركزي للمناقصات بالضمان البنكي او جزء منه الى حين انتهاء فترة الضمان عقب تنفيذ المشروع، أم يتم تسييل الضمان البنكي كاملا بعد تنفيذ المشروع وقبل انتهاء مدة الضمان؟ وهل هناك شرط جزائي لمصلحة الوزارة في الرجوع على الشركة او غرامات يمكن توقيعها مباشرة بموجب العقد؟

5 ـ ما مواصفات ونوع خلطة الاسفلت وسماكتها للطرق والمناطق التي لم تتضرر من هطول الامطار؟

6 ـ هل حددت الوزارة نوع ومواصفات خلطة الاسفلت وأشرفت عليها وفحصتها أم ان الشركة المنفذة هي من تتولى ذلك؟

7 ـ ما رأي معهد الكويت للأبحاث العلمية في مشكلة تطاير الحصى ونوع ومواصفات خلطة الاسفلت؟

8 ـ ما رأي المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والابحاث التابع لوزارة الاشغال في نوع ومواصفات خلطة الاسفلت ومشكلة تطاير الحصى؟ وهل يعمل المركز باستقلالية وحياد عن قطاع الطرق والقطاعات المختصة بطرح مواصفات المناقصات المتعلقة بالأسفلت؟

9 ـ ماذا تم بشأن التعاقد مع مختبر النقل والأبحاث البريطاني (T.R.L) لتصميم خلطات اسفلتية؟ وما نتائج ذلك؟

10 ـ نفت شركة البترول الوطنية مسؤولية مادة البيتومين عن تفكك الاسفلت وتطاير الحصى. فهل تحققت الوزارة من صحة ادعاءات بعض المهندسين والفنيين والقياديين فيها بشأن المادة؟

11 ـ ماذا تم بشأن البلاغ الموجه الى النيابة العامة تحت رقم 727 لسنة 2014 حصر اموال عامة والذي كانت الوزارة قد افادت بأنه منظور أمام القضاء؟ وهل تم توجيه اتهام محدد لأي من الشركات أو الموظفين او قيادي الوزارة؟

12 ـ تزويدي بأسماء الشركات التي تمت معاقبتها بوقف التعاقد معها وعما اذا كان قد تم استئناف التعاقد لاحقا؟ وأسماء الشركات التي تم اتخاذ اجراءات ضدها او الزامها بإعادة سفلتت الطريق؟

13 ـ هل يتم طرح المناقصات او التعاقد من جديد مع اي من الشركات قبل انتهاء فترة الضمان للمشروع بفترة كافية لمباشرة اعمالها قبل تآكل الطبقات الإسفلتية؟

العدساني يسأل عن ضوابط هيئة التدريس والتكليف والوظائف الشاغرة

رياض العدساني

وجه النائب رياض العدساني سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي عن الضوابط والنظم فيما يخص هيئة التدريس والتكليف والوظائف الشاغرة، مؤكدا ومن خلال تقرير ديوان المحاسبة أن عدم وجود ضوابط تنظم تكليف أعضاء هيئة التدريس لشغل الوظائف القيادية مما أدى إلى تكليف أعضاء هيئة التدريس لشغل الوظائف القيادية لعدة سنوات، والسؤال على نحو الآتي ما الخطوات التي قام بها الوزير حول كل ما ذكر في هذا الخصوص:

أورد الديوان بيانا بذلك، وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الضوابط التي تكفل تلافي ما سبق.

وأفادت الجامعة بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الضوابط المناسبة وعرضها على الجهات المعنية لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ، وهل تمت الإجراءات اللازمة رسميا لوضع ضوابط تكليف أعضاء هيئة التدريس لشغل الوظائف القيادية؟

وقد أكد العدساني ومن خلال ما ورد بتقرير الديوان أن عدم وجود ضوابط تنظم تكليف موظفين لشغل وظائف إشرافية، وعدم وجود ضوابط تنظم تكليف موظفين لشغل وظائف إشرافية مما أدى إلى استمرار شغل تلك الوظائف لعدة سنوات وهو ما تترتب عليه انعكاسات سلبية في أداء العمل وعدم الاستقرار الوظيفي وأورد الديوان بيانا بذلك، وطلب ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الضوابط التي تكفل تلافي ما سبق وتساهم في الاستقرار الوظيفي لموظفي الجامعة.

وأفادت الجامعة بأنها قامت بتشكيل فرق عمل لتنفيذ إجراءات تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة المرتبطة بالهيكل التنظيمي المطور بالجامعة والسؤال ما الإجراءات التي قامت بها اللجنة المذكورة وما القرارات الصادرة، يرجى تزويدي بكل ما ذكر من مستندات وأوراق بشأن القرارات والإجراءات المعمول بها.

كما عقّب الديوان مؤكدا على ملاحظته بضرورة وضع ضوابط التكليف بشغل الوظائف الإشرافية لضمان حسن سير العمل واستقراره وعدم إبرام عقود التعيين مع غير الكويتيين من أعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات ومساعدي المدرسين والمحاضرين الأوائل والمحاضرين وموجهي التدريبات الإكلينيكية منذ سنة 1995 حتى العام الحالي بالمخالفة للائحة القواعد المنظمة لعمل بعض مراكز وإدارات الجامعة وعدم وجود عقود لتعيين غير الكويتيين من أعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات ومساعدي المدرسين والمحاضرين الأوائل والمحاضرين وموجهي التدريبات الإكلينيكية، وذلك وفقا لما ورد بكتاب مدير إدارة شؤون الهيئة الأكاديمية المؤرخ 2017/1/11، وهو ما يخالف نظام التعاقد المنصوص عليه في لائحة أعضاء هيئة التدريس مع غير الكويتيين، ولنماذج العقود المنصوص عليها في القواعد المنظمة لعمل إدارة الهيئة الأكاديمية بالإضافة إلى تأكيد الديوان وأورد بيانا بذلك، وطلب أسباب عدم التزام جامعة الكويت بلائحة القواعد المنظمة لعمل بعض مراكز وإدارات الجامعة، وقد أفادت الجامعة بأنه سيتم إدراج الموضوع كمقترح بعد صياغة نماذج العقود وعرضها على الجهات المختصة في الجامعة، يرجى تزويدي بالمقترح ونماذج من هذه العقود وهل تمت الموافقة عليها وإذا كانت الإجابة بالنفي؟ يرجى تزويدي بالأسباب.

أضاف أن الملاحظات التي شابت موظفي الجامعة المعينين بموجب عقود الاستعانة بخبرات على بند مكافآت وذلك حسبما جاء في تقرير ديوان المحاسبة:

أـ التعاقد بصفة مستمرة مع موظفين غير كويتيين ليسوا من ذوي الخبرات وفقا لعقد الاستعانة بخبرات على بند مكافآت دون مبرر:

تعاقدت الجامعة بصفة مستمرة مع موظفين غير كويتيين ليسوا من ذوي الخبرات وفقا لعقد الاستعانة بخبرات على بند مكافآت دون مبرر، حيث تم التعاقد مع بعض الموظفين لشغل وظيفة (فراش، مراسل، طباع...) وغيرها من الوظائف التي يمكن التعاقد معها على عقد الراتب المقطوع بلغت تكلفتها السنوية مبلغا وقدره 137,544 دينارا، وذلك بالمخالفة للمادة 1 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007 بشأن عقد الاستعانة بخبرات غير الكويتيين التي تقضي بأنه يجوز الاستعانة بالخبرات على بند المكافآت عن أعمال أخرى بميزانية الجهة الحكومية بصفة مؤقتة وفقا لنموذج العقد المرفق وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية، وذلك بالشروط والقواعد التي يتضمنها هذا القرار.

وأيضا ذكر العدساني انه قد أورد الديوان بيانا بذلك، وطلب ضرورة العمل على تطبيق بنود العقد بالتعاقد مع ذوي الخبرات والتي تكون الجامعة في حاجة ماسة لها بما يخدم المصلحة العامة. وأضاف العدساني: أفادت الجامعة بأنها قامت بإعداد دراسة شاملة فيما يخص وضع العاملين بنظام الاستعانة بخبرات، وتم الاستغناء عما يقرب 100 موظف منهم، وسيتم الاستغناء عن أعداد أخرى كما هو مخطط له في السنة المالية القادمة، وطلب العدساني تزويده بالدراسة والآلية والنظم المستقبلية وبضرورة الالتزام بقرارات مجلس الخدمة المدنية بهذا الشأن.

ب ـ التعاقد مع موظفين غير كويتيين بموجب عقد الاستعانة بخبرات على بند مكافآت في وظائف يمكن تعيين الكويتيين لشغلها:

قامت جامعة الكويت بالاستعانة بخبرات غير كويتيين على بند مكافآت بالرغم من عدم وجود حاجة ملحة لذلك وفي وظائف يمكن تعيين الكويتيين لشغلها مع وجود أعداد من الكويتيين المسجلين لدى ديوان الخدمة المدنية بإمكانهم القيام بتلك الوظائف، حيث بلغت جملة ما يتقاضونه كمكافآت سنوية مبلغا قدره 95,836 دينارا بما يتعارض مع سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة والقرارات الصادرة بشأنها بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 9 لسنة 2009 بشأن وقف التعيين على بند مكافآت لغير الكويتيين.

وأورد الديوان بيانا بذلك، وطلب ضرورة التزام الجامعة بأحكام التعميم سالف الذكر بوقف التعيين على بند مكافآت لغير الكويتيين ومراعاة ذلك في الحالات المماثلة وعدم تكرار ذلك مستقبلا تلافيا لما يترتب على ذلك من آثار مالية، والإفادة بما يتم. وأفادت الجامعة بأنها قامت بإعداد دراسة شاملة فيما يخص وضع العاملين بنظام الاستعانة بخبرات وتم الاستغناء عما يقرب 100 موظف منهم، وسيتم الاستغناء عن أعداد أخرى كما هو مخطط له في السنة المالية المقبلة. وبين العدساني ان الديوان أكد على ملاحظته وبضرورة الالتزام بالتعميم سالف الذكر والحد من الاستعانة بموظفين غير كويتيين والسؤال: ما الخطوات والإجراءات المتبعة في هذا الشأن؟

وفيما يخص كلية العلوم الطبية المساعدة بجامعة الكويت، ما الأسباب التي عطلت تسكين منصب العمادة «عميد الكلية»، وذلك منذ شهر يناير الماضي أي ما يقارب السنة وتعيين عميدة مكلفة لإدارة الكلية بصورة مؤقتة مع وجود بروفيسور مستوف للشروط منذ أكثر من 7 سنوات وحتى تعيين عميد للكلية بصفة الأصالة؟ وهل هناك مماطلة أو تأخير في كليات أخرى وتواجه المشكلة نفسها تحديدا سواء بتشكيل لجان الترقيات وغيرها، خاصة ان الأمر له اثر سلبي أحيانا على الباحث كون لديه العديد من مشاريع الأبحاث المدعومة من الدولة.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر على تعازٍ

عائلة المسباح

تتقدم

بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

إلى كل من تفضل بمواساتها

في وفاة فقيدها الغالي

المغفور له بإذن الله تعالى

صالح نوح صالح جاسم المسباح

سواء بالحضور شخصياً أو بالاتصال هاتفياً

أو برقياً أو بالنشر في الصحف

سائلين الله العلي القدير ألا يريهم مكروهاً بعزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون